

التحديات وأفاق المستقبل في مجال التربية والثقافة

أ . د . حامد عمار *

معالي الاستاذ محمد الملي مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

السيدات والسادة :

عندما دعاني الاخ الفاضل الاستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد مدير معهد البحوث و الدراسات العربية للمشاركة في ندوة تعالج التحديات في مجال التربية والثقافة استشعرت خطورة المهمة التي وكل إلى تناولها في زمن محدود للغاية ، وهي مهمة متعددة الأبعاد مترامية الأطراف ، يصعب على أي فرد واحد أن يجوب ساحاتها ، أو أن يلم بمعاملها وزنقاتها ، لكن المدير العام في كلمته الافتتاحية بالأمس قد ركز على أن ما ينشده من اسهام لهذه الندوة هو ما قد يتمخض عنها من أفكار ورؤي تهتدي بها المنظمة في مسيرتها وصيرورتها ، وليس المطلوب حديثاً عاماً عن التحديات التربوية والثقافية .

وقيل أن أعرض لبعض خواطري الفنية في هذا الصدد أجد من واجبي في هذه المناسبة الاحتفالية بمرور ربع قرن على تأسيس المنظمة أن أتوجه بالعرفان والتقدير لكل جهودها السابقة التي أضاعت كثيراً من دروب الفكر وطرائق الفعل في ثلاثية مجالاتها . والتهنئة الخالصة لمديرها العام الحالي معالي الاستاذ محمد الملي ، وهي تهنئة مستحقة ، لأن المنظمة بفضل قيادته ماتزال على قيد الحياة ، وأنه رغم مواردها المحدودة جداً تظل طاقة محرقة لمجالات العمل العربي المشترك في ساحات التربية والثقافة والعلوم ، وعلي امتداد

* الاستاذ المتفرغ بكلية التربية - جامعة عين شمس .

الوطن العربي من ماء المحيط الي ماء الخليج ، وعلى الرغم مما اضطرت به مياه هذا الوطن من تموجات عاتية ومن جَزْرٍ طغى على المد ، وعلى الرغم مما شهدته تضاريسه من تشقق وجفاف وتصحر في كثير من الأحيان و المواقع .

ومع ذلك كله لم تستسلم المنظمة لهذا الواقع المأزوم ، ونحن جميعاً معها ومع الجهود القومية كافة والساعية إلى أن تكون دعماً لكل فكر عربي ، وساحة لكل أمل عربي ، وسنداً لكل حق عربي . واجتماعنا اليوم احتفال بتجديد العهد من أجل العمل القومي المشترك . أمامنا شواهد العصر ودروس الماضي ، فلا منجاة لمن يركب سفينة هومو وحيداً ، فقد تقذف بها الأمواج العالمية الى شطآن الأحباط واليأس ، ولا منجاة لمن يحاول أن يطير في الفضاء وحده ، فلسوف تجبره العواصف الهوج الى ان يسقط على الأرض وأن يقع على زمكه .

وفي إطار الصراعات والتكتلات العالمية المحيطة بنا يتجدد إيماننا وتتعاظم ثقتنا في منظماتنا الاقليمية العربية بعامة ، وفي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بخاصة فهي أداتنا في التمكين للوحدة الفكرية والثقافية كما ورد في دستورها ، وهي نخرنا و عوننا في تنمية الانسان العربي من أجل النهضة والتنمية حاضراً ومستقبلاً واعتقادنا يظل راسخاً وطيداً في أن العمل التربوي والثقافي المشترك انما هو مدعم للعمل الوطني ، لا يتعارض ولا يتناقض معه ، بل إنه يعززه ، ويحفزه الي مزيد من النضج والساد .

وفي الحديث عن التحديات وآفاق المستقبل أود أن أشير :

أولاً : الى انه لا بد أن يبدأ التحرك نحو مواجهة تلك التحديات من فهم صحيح وصريح لواقعنا ، يبدأ من ذاتنا ، من داخلنا قبل أن يقفز أمامنا الى المستقبل ، ودون أن

يرتدالي الورا فيتخندق في الماضي . وبالنسبة لتصوري لإطار هذه الندوة . فإن أول تحديات الواقع هنا انما يتجسد في واقع المنظمة العربية ذاتها . وفيما انتهت اليه مؤسساتها من تاكل . والمطلوب ان يتحرك هذا الواقع من مجرد معاناة البقاء الي حركة للتجدد والنماء لكي تحقق المنظمة رسالتها بفعالية وكفاية . فليس من المعقول ان تتدنى ميزانية المنظمة خلال السنوات الخمس الماضية من حوالي ٢٨ مليون دولار لتصل في هذا العام الي حوالي ١٧ مليون للانفاق على قطاعاتها الثلاثة . أي ان يكون لكل منها أقل من ٦ ملايين دولار . وما نجم عن ذلك من تقلص كفاءاتها الفنية وانشطتها . وهل هذا يحقق حتى عشر معشار ما نُحْمَلُ للمنظمة من مسؤوليات . وما نعلقه عليها من آمال . إنها لحالة مؤسفة تقتضي حملة مكثفة يتصدى لها كل الواعين بقيمة الوحدة الفكرية والثقافية للأمة العربية من القيادات السياسية والتشريعية والكتاب والمفكرين و مستولي الإعلام ورجال الأعمال لكي تستعيد المنظمة حيويتها وتجدد طاقاتها في خدمة التنمية البشرية العربية .

ثانياً : إن البدء من الواقع يقتضينا قبل اللهاث لملاحقة الركب أن نتعرف على الأحوال الراهنة لنظم تعليمنا في كل قطر من الأقطار العربية . ويتطلب ذلك القيام بمسوح ودراسات لا تقتصر على مجرد وصف المعطيات ورصد المكونات الجزئية . وانما لابد ان يمتد الي العلاقات الدينامية بين مدخلات التعليم ومخرجاته . وبين السياسات الرسمية والواقع المتحقق . وبين التوظيف الفني والتوظيف الاجتماعي لنظام التعليم . وبين تأثيره وتأثيره بالمتغيرات الاقتصادية لمشروعات الاصلاح الاقتصادي . والرسائل التي تحملها وسائل البث الاعلامي الخارجي الي غير ذلك من معايير التقييم للنظم التعليمية . ويمكن أن تقوم المنظمة بالمساعدة في إنجاز تلك المسوح القطرية . عن طريق إعداد دليل لمنهجية التقييم الذي يمكن أن تهتدي به الأقطار العربية لتشخيص الواقع تشخيصاً موضوعياً صريحاً يعين على فهم

تضاريس التعليم ومسيرته وتحديد مدى القصور الذاتي في حركته ويصبح هذا الفهم الواعي للتعليم في شموله وديناميته أساساً للتطوير المثمر والفعال في الأقطار العربية .

ثالثاً : ومن قبيل الانطلاق من الواقع التربوي أيضاً يعيننا تقييم مستويات التحصيل الدراسي مقارنة بمستويات التحصيل في الأقطار المتقدمة في نظمها التعليمية . وإذا كانت قضية المنافسة في عالم المعرفة والمعلوماتية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مسألة حاسمة في عالم اليوم والغد . فمن الضروري أن يكون لدينا تعرف موضوعي على ما تنتجه مدارسنا وجامعاتنا لدى خريجها من مستويات في التحصيل ، وبخاصة في العلوم والرياضيات . ولعل أهم الامثلة على قيمة تلك المقارنة الدولية في التحصيل ما قامت به الولايات المتحدة من مقارنة بين تحصيل طلابها وطلاب بعض الأقطار الآسيوية واكتشفت من خلال تلك المقارنة تفوق كل من اليابان وكوريا والفلبين وسنغافوره في تحصيل طلابها في العلوم والرياضيات . وهذا ما أنتج التقرير المشهور (أمة معرضة للخطر) ، وأطلق شعار استراتيجيتها في تعليم المستقبل في عبارة (تعليم من أجل التميز) وكسب السباق المعرفي .

رابعاً : ومع هذه الأنواع من التقييم بمختلف الوسائل والأساليب وعلى مختلف المستويات يمكن أن نضع أيدنا على بعض مفاتيح التوجه في تطوير مستقبل التعليم من أجل تعليم المستقبل تأسيساً على تلك الدراسات الناقدة والنافذة لنتاج الواقع وحركته . وفي ضوء ذلك يمكن للمنظمة أن تضع وثيقة تستشرف أولويات التحرك نحو المستقبل . وأود أن أؤكد هنا أن الجهد القومي المطلوب ليس وضع استراتيجية شاملة على نحو ما تم في الاستراتيجية السابقة التي تم اعتمادها عام ١٩٧٤ ، وإنما المطلوب وضع وثيقة مختصرة

تشخص وتحدد المواقع والمجالات الاستراتيجية سواء في المجال التربوي أو الثقافي لتصبح هذه المواقع من خلال فاعليتها في التأثير محققة لما يسميه الاقتصاديون بالأثر المضاعف ، حيث يمتد التغيير في الموقع الاستراتيجي الي مواقع أخرى أو يمهّد وييسر التغيير فيها .

وفي مجال اختيار بعض المواقع الاستراتيجية لتطوير نظام التعليم أود أن أشير حسب تقديري - الي المواقع التالية :

١- في التعليم الأساسي: ويشمل ذلك:

(١) تعميم الإلزام في مرحلة التعليم الأساسي بحيث يتم استيعاب الفئة العمرية في سن الإلزام مع نهاية هذا القرن أو في العشرية الأولى من القرن القادم في الدول العربية المحدودة الموارد . . وأن تسعى الدول الأوفر في مواردها الي اعطاء الأولوية في معوناتنا لتعميم ذلك التعليم ، وأن توفر لها المنظمة ما تتطلبه من خبرات فنية لتحقيق ذلك الغرض .

(ب) التركيز على الاهتمام في تلك المرحلة بتنمية العشق للقراءة ، وتوفير الوقت المناسب للقراءة الحرة كجزء لا يتجزأ من جدول الدراسة . ويستدعي هذا تزويد المكتبات بكتب القراءة الشيقة والجذابة في موضوعاتها المتنوعة في مختلف مجالات المعرفة . ويمكن للمنظمة أن تعد مشروعاً قومياً لسلسلة من كتب القراءة المتعددة الموضوعات مما يتناسب مع مستويات واهتمامات طلاب مرحلة التعليم الأساسي ، وسلسلة أخرى لحديثي التعلم من الأميين ، وأن تناشد كبار الكتاب و اساتذة الجامعات ورجال الصحافة والعلماء والفنانين ، الإسهام الطوعي في إعداد هاتين السلسلتين . وبذلك تتوافر لدى مكتبات المدارس المواد القرائية الممتعة والمفيدة للصغار والكبار . وهذا الجهد يمثل من خلال ما يتجمع من مواد القترية المتنوعة زاداً يغذي الجهود الوطنية في انشاء المكتبات وتنمية عادة القراءة للجميع .

(ج) التفكير منذ الآن في مد سنوات التعليم الاساسي الى عشر سنوات بدلاً من تسع مع منتصف العقد الأول للقرن القادم في معظم الدول العربية نتيجة لازدياد احتياجات المواطن في تكوينه وفي ترسيخ مقومات الثقافة الوطنية والقومية والانسانية كسلاح ضروري للتعامل مع متغيرات المستقبل و التفاعل مع مستجداته . وتتضح أهمية هذه الزيادة إذا علمنا أن متوسط معدلات التمدرس في الوطن العربي لا تتجاوز خمس سنوات في حين أنها تبلغ أكثر من ١٢ سنة في معظم الدول الصناعية ، كما تبلغ ما بين ٧ - ٩ سنوات بين دول النعور الآسيوية ، ونحن في حاجة الي زيادته الى سبع سنوات كضرورة حتمية للنهضة في القرن القادم ، واعتقد ان من مهمات المنظمة المساعدة في القيام بدراسات الجدوي والامكانية والمستلزمات في عدد من الاقطار العربية لتحرك نحو هذه الزيادة في سنوات التعليم الاساسي الإلزامي مع بداية القرن القادم .

٢- تنمية القدرات والمواهب المتميزة:

وتتركز هذه التنمية في المرحلتين الثانوية والجامعية حيث يتطلب الأمر اكتشاف تلك القدرات والمواهب بمختلف مظاهرها و تجلياتها سواء في المجال الرياضي أو الفكري أو الفني أو العملي أو التنظيمي ، والسعي الي توقيير المجالات والمواقف لتنمية تلك المواهب وما تتطلبه من مناهج وأنشطة خاصة او اضافية ، والعمل على تقديرها وتشجيعها ، وفي هذا المجال يمكن للمنظمة ان تقوم بدراسات وعقد حلقات لتبادل الرأي حول الوسائل المتبعة في الاقطار العربية وفي غيرها من الاقطار ذات الخبرات الثرية في هذا المجال .

٢- التجديد في مناهج وأساليب تكوين المعلم :

والموقع الاستراتيجي هنا يتمثل في تبادل الخبرات حول اساليب تجديد مناهج تكوين

المعلم بين اساتذة الجامعات وكليات التربية ومعاهد المعلمين وغيرهم من المسؤولين عن تكوين المعلم وتدريبه . وهنا تبرز أولوية من أولويات المواقع الاستراتيجية التي يمكن ان تتضمنها برامج المنظمة وأنشطتها .

وفي المجال الثقافي :

لدي هنا هاجسان أعتقد أن المنظمة تستطيع أن تعالجهما على النطاق القومي والاسلامي والعالمي :

أولهما - مرتبط ببرنامج الحوار بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى ، وبخاصة بعض الثقافات الغربية ، حيث يشتد التعصب في بعض هذه الثقافات الأجنبية حيال حضارتنا العربية الإسلامية وإدانتها بمختلف صور العنف وتشويه صور المواطنة للذكور والإناث من خلال قوالب نمطية متحيزة ومستعصية . وتتعكس هذه الصور في الكتب المدرسية والجامعية . ولعل من المفيد ان تتولى المنظمة بالتعاون مع المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم العمل على تحليل مضمون بعض الكتب المدرسية والجامعية مما يدرس في بعض اقطار الغرب فضلاً عن الرسائل الاعلامية التي تبثها قنوات الاتصال العام واستخراج التشويه والتزييف الذي تحويه بالنسبة لديننا وتاريخنا وثرواتنا وحاضرنا ، وأن تكون مادة هذا التحليل مجالاً لعقد ندوة دولية بالتعاون مع اليونسكو لتصحيح مختلف ألوان التشويه والزيف مما يتشربه الطلاب في المؤسسات التعليمية لتلك البلاد . وقد يكون مثل هذا المشروع خطوة تمهد السبيل لحوار حضاري بناء بين الثقافات .

وثانيهما - وهو هاجس أطرحه ولا أجد له تفصيلاً أو تأكيداً ، وذلكم هو نوع المواجهة بين ثقافتنا العربية والاسلامية من ناحية وبين الثقافة الصهيونية بمعتقداتها وقيمتها

ونظرتها للعروبة والاسلام من الناحية الأخرى . ومهما كانت مصائر عملية السلام في
القريب العاجل أو الأجل فسوف تظل اشكالية التعامل مع الثقافة الصهيونية مجالاً
للتفكير والتدبير على المستوى القومي ، ولا أشك في أنها سوف تكون هماً من هموم
المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم .

